أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)

مصطفى مفتاح محمد كريدله(*)

مقدمة:

يعتمد الاقتصاد الليبى بصوره كبيره على إنتاج وصادرات النفط حيث تتمحور كل القطاعات الاقتصادية حول الإيرادات النفطية، ويلاحظ أنه فى عقد السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات ثم استخدام الإيرادات النفطية لبناء وتطوير البنية التحتية للبلاد، أما منذ منتصف الثمانينات كان التركيز على تكوين وتطوير صناعات جديدة ومن بينها الصناعات النفطية وكذلك تطوير الموارد البشرية لتمكينها من استعمال التكنولوجيا والمهارات الفنية بهدف تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الليبى ولكن عدم توفر الكفاءة القيادية والإداريـة التى مثلت أكبر العقبات أمام تطور الاقتصاد الليبى.

إلا أن الانهيار الذى حدث فى عوائد النفط فى نهاية الثمانينات وعقد التسعينيات نتيجة للانخفاض فى أسعار النفط حيث وصلت فى عام ١٩٩٨ إلى أدنى مستوى لها حيث بلغت ١٢ دولار للبرميل مما أنعكس سالبا على العوائد النفطية، وعليه فإن انهيار العوائد النفطية جر معه العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية نحو أداء متواضع، وكشف انخفاض عوائد النفط عن مراكز ضعف فى الجهاز الإنتاجى خاصة تلك القطاعات التى تعتمد على قطع الغيار والعمالة الماهرة وغير الماهرة المستوردة، وعلى الرغم من التطور الكبير فى إعداد الداخلين فى المؤسسات التعليمية والخطوات الحثيثة فى الشمول لأغلب الفئات العمرية فى سن التعليم فى

(*)

أغلب مراحله لم يطور إنتاجية العمل ما يسمح ببناء أساس مستديم للتقدم الاقتصادى، ويمكن تقييم أهم المؤشرات التنموية الاقتصادية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : أثر العوائد النفطية على الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠).

المطلب الثاني : أثر العوائد النفطية على التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠).

المطلب الثالث : أثر العوائد النفطية على الإنفاق الحكومي خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠).

المطلب الرابع : أثر العوائد النفطية على التجارة الخارجية خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠).

المطلب الأول

أثر العوائد النفطية على الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٠)

على الرغم من اختلال هيكل الاقتصاد الليبى يلاحظ وجود نمو جزئيا فى بعض القطاعات الاقتصادية.

ويعد الناتج المحلى الإجمالي من الدعائم الأساسية التى تكشف التطور الاقتصادى ومسيرته التنموية وذلك لتعبيره عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة ضمن حدود السياسية لدولة واحده خلال فترة زمنية معينه مداها سنة.

ولتوضيح أثر العوائد النفطية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: أثر العوائد النفطية على الناتج المحلي الإجمالي:

[١] خلال الفترة الزمنية من (١٩٩٠-٢٠٠٠):

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (١) نلاحظ أن هذه الفترة تميزت باستمرار تدهور معدلات النمو فى معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن انخفاض الناتج النفطى بسبب انخفاض فى الأسعار حيث سجل الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة معدلات نمو سالبه ففى عام ١٩٩٠ بلغ الناتج المحلى الإجمالي ٢٣٦٥٣,٤ مليون دينار بينما بلغ ٢٧٢٤٥,٦ ملون دينار فى عام ١٩٩١ محقق معدل نمو قدره ١٥٪ عند مقارنته بعام ١٩٩٠، بينما بلغ الناتج المحلى الإجمالي٢٦٢٥٩,٥ مليون دينار فى عام ١٩٩٢ مسجلا معدل نمو سالبا بلغ ٤٪ عند مقارنته بعام ١٩٩١، ويرجع السبب الرئيسى فى انخفاض الناتج المحل الإجمالي إلى انخفاض فى الناتج المحلى النفطى حيث بلغ ١٧٤١٤,٩ مليون دينار فى عام ١٩٩٢ بينما فى عام و١٩٩١ بلغ ١٨٥٨٨,٦ مليون دينار ومسجل بذلك معدل نمو سالبا قدره ٦,٣٪ وفى عام ٢٠٠٠ بلغ الناتج المحلى الإجمالي ٢٧٣٦٣,٧ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٤,٥٪ عند مقارنته بعام ١٩٩٩ إلا انه فى عام ١٩٩٩ قد سجل الناتج المحلى الإجمالي معدل نمو سالب وقدره ٦,٤٪ عند مقارنه بعام ١٩٩٨ وهذه المعدلات النمو السالبة ناتجة عن انخفاض فى الناتج النفطى بسبب انخفاض كمية النفط المصدرة وكذلك بسبب الحصار الاقتصادى المفروض على ليبيا خلال هذه الفترة وكما شهدت هذه الفترة مدى ارتفاع مساهمة الناتج النفطى الناتج المحلى الإجمالي، كما يوضح الجدول رقم (١) حيث بلغ متوسط مساهمة الناتج النفطى فى الناتج المحلى الإجمالي خلال هذه الفترة ٦٤,٥٪.

جدول رقم (١) تطور الناتج المحلى الإجمالي
خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) - أسعار (٢٠٠٣)

(بالمليون دينار ليبي)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي
١٩٩٠	٢٣٦٥٣,٣٦	-
١٩٩١	٢٧٢٤٥,٥٨	١٥,٢
١٩٩٢	٢٦٢٥٩,٤٨	٣,٦-
١٩٩٣	٢٥٧٩٢,٩١	١,٨-
١٩٩٤	٢٦٣٣١,٢٩	٢,١
١٩٩٥	٢٦٥٥٤,٨٦	٠,٨٥
١٩٩٦	٢٧٠٠٥,٠٧	١,٧
١٩٩٧	٢٧٢٣٢,٢٢	٠,٨٥
١٩٩٨	٢٧٩٨٥,٤٩	٢,٨
١٩٩٩	٢٦١٩١,٢٨	٦,٤-
٢٠٠٠	٢٧٣٦٣,٦٧	٤,٥

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – المجلد (٣٥)، إدارة البحوث والاقتصاد، ١٩٩٥.
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – المجلد (٤٠)، إدارة البحوث والاقتصاد، ٢٠٠٠.
- الكتاب الإحصائي ٢٠١٠ – نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات.

والشكل البيانى التالى يوضح معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال هذه الفترة، حيث نلاحظ من الشكل البياني أن الناتج المحلى الإجمالي فى عام ١٩٩١ حقق معدل نمو مرتفع بلغ ١٥٪ عند مقارنه بعام ١٩٩٠ على الرغم من انخفاض أسعار النفط وهذا راجع إلى ارتفاع مساهمة الناتج النفطى فى الناتج المحلى الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع كمية النفط المصدرة حيث بلغت ٥١٤,٥ مليون برميل، بينما فى عام ١٩٩٠ بلغت الكميه المصدرة من النفط ٤٦١,٥ ملون برميل أى بزيادة قدرها ٥٣ مليون برميل، وفى عام ١٩٩٩ سجل الناتج المحلى الإجمالي معدل نمو سالب قدره٦,٤٪ عند مقارنه بعام ٢٠٠٨ وراجع هذا إلى انخفاض مساهمة الناتج النفطى فى الناتج المحلى الإجمالي بسبب انخفاض الكمية المصدرة من النفط، حيث

بلغت فى عام ١٩٩٩ حوالى ٣٩٠مليون برميل، وفى عام ١٩٩٨ حقق معدل نمو موجب على الرغم من انخفاض أسعار النفط ويرجع هذا النمو إلى زيادة كمية النفط المصدرة حيث بلغت ٤٢١,٣ مليون برميل وفى عام ٢٠٠٠ حقق معدل نمو قدره ٤,٥٪ وراجع هذا النمو إلى ارتفاع الناتج المحلى النفطى بسبب ارتفاع أسعار النفط.

شكل رقم (١) يوضح معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)

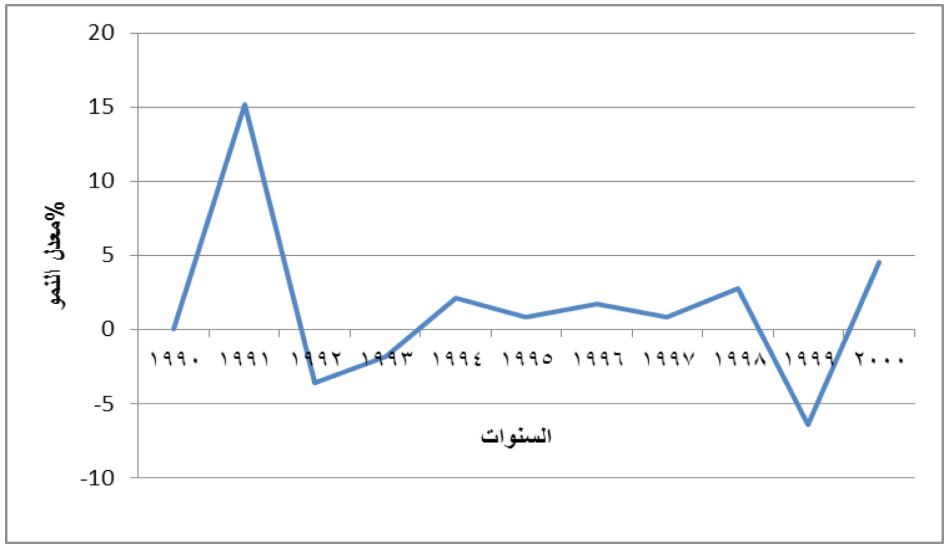

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (١) .

[٢] خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠):

تميزت هذه الفترة أن سجلت معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلى الإجمالي وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث وصل إلى أرقام قياسيه وكذلك رفع الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولى فمن خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ أن الناتج المحلى الإجمالى بلغ ٣٣٢٩٠,٢ مليون دينار فى عام ٢٠٠١ محقق معدلا نمو قدره ٢١,٦٪، عند مقارنته بعام ٢٠٠٠، إلا انه فى عام ٢٠٠٢ سجل معدل نمو سالب قدره ٤.٪ وهذا راجع إلى انخفاض الناتج المحلى النفطى حيث بلغ ١٦٨٠٥,٧ مليون دينار فى عام ٢٠٠٢ بينما فى عام ٢٠٠١ بلغ ١٨١٩٥,٨ مليون دينار وبذلك مسجل معدل نمو قدره ٧,٦٪ وكذلك سجل الناتج المحلى الإجمالي معدل

نمو سالب فى عام ٢٠٠٩ بلغ ٠,٧٪ حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالي ٤٩٨٥٤,٣ مليون دينار وهذا راجع إلى انخفاض الناتج النفطى بسبب انخفاض أسعار النفط، حيث بلغت ٦٣ للبرميل بدلا من ٩٧ دولار للبرميل فى عام ٢٠٠٨، وعموما يتضح من الجدول رقم (٢) أن نمو الناتج المحلى الإجمالي يتبع وإلى حد كبير تحركات قطاع النفط أى عندما يتم تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الناتج المحلى الإجمالي. يدل هذا على ارتفاع مساهمة الناتج النفطى فى الناتج المحلى الإجمالي والعكس صحيح ولا يقتصر تأثير التطورات الإيجابية والسلبية التى تحدث فى قطاع النفط على أثارها المباشرة فى الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد الوطنى، بل تمتد أثارها وانعكاساتها إلى القطاعات غير النفطية التى تعتمد فى تمويلها على العائدات النفطية، حيث أن قطاع النفط يعتبر ممولا رئيسيا للنشاط الاقتصادى والتجارة الخارجية.

جدول رقم (٢) يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) - أسعار (٢٠٠٣)
(بالمليون دينار)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي
٢٠٠١	٣٣٢٩٠,١٨	-
٢٠٠٢	٣٣١٦٣,٦٣	-٠.٤٠
٢٠٠٣	٣٧٤٢٣,٣٨	١٢,٨
٢٠٠٤	٣٩٦٧٨,٨٢	٦,٠
٢٠٠٥	٤٤٠٨٧,٢٤	١١,١
٢٠٠٦	٤٦٥٨٣,٦٠	٥,٧
٢٠٠٧	٤٨٨٩٧,٩٨	٥,٠
٢٠٠٨	٥٠٢٢٥,٠٥	٢,٧
٢٠٠٩	٤٩٨٥٤,٢٣	-٠.٧
٢٠١٠	٥١٩٢٢,١٣	٤,١

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – المجلد (٣٥)، إدارة البحوث والاقتصاد، ١٩٩٥.

- مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - المجلد (٤٠)، إدارة البحوث والاقتصاد، ٢٠٠٠.

- الكتاب الإحصائي ٢٠١٠ – نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات.

والشكل البيانى التالى يوضح معدلات النمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٠).

شكل رقم (٢) يوضح معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٠)

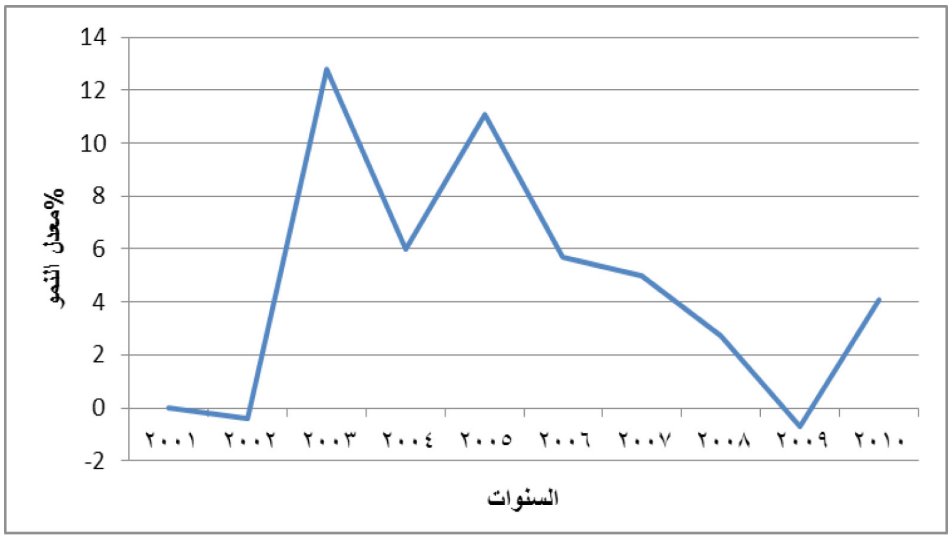

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (٢).

فمن خلال الشكل البيانى أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلى الإجمالي حقق معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة إلا فى عامى (٢٠٠٢، ٢٠٠٩) ففى عام ٢٠٠٢ راجع إلى انخفاض الكمية المصدرة من النفط، أما فى عام ٢٠٠٩ يرجع النمو السالب إلى انخفاض فى أسعار النفط.

ثانياً: أثر العائدات النفطية على هيكل الناتج المحلى الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠):

ولتوضيح ذلك تم تناول كل قطاع على حدى وذلك على النحو التالي:

[١] قطاع النفط:

نلاحظ من خلال الجدولين رقم (٣) و(٤) اللذان يوضحان توزيع الناتج المحلى الإجمالي على مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك يوضحا هيمنه قطاع النفط

على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث بلغ فى عام ١٩٩٠ نحو ١٥٣٠٠,٩٤ مليون دينار وبلغ فى عام ٢٠٠٠ نحو ١٦٤٢٨,٣ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٧,٤٪ وتراوحت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٠٠) ما بين (٦٠-٦٨)٪ حيث وصل إلى أدنى مستوى له خلال عامي (١٩٩٩، ٢٠٠٠) حيث بلغت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي ٦٠٪ على الرغم من زيادة أسعار النفط خلال هذين العامين حيث بلغت أسعار النفط ١٧ دولار فى عام ١٩٩٩ وبلغ ٢٧ دولار فى عام ٢٠٠٠ بدلا من ١٢ دولار فى عام ١٩٩٨ إلا أنه فى عام ١٩٩٨ كان مساهمة النفط فى الناتج المحلى الإجمالي حوالى ٦٣٪ وهذا راجع إلى زيادة كمية التصدير حيث بلغت ٤٢١ مليون برميل إلا أنه فى عامين (١٩٩٩-٢٠٠٠) بلغت كمية التصدير حوالى (٣٩٠- ٣٧٩) على التوالى أى أن كمية التصدير انخفضت بمقدار (٣٠- ٤١ مليون برميل) كما هو موضح فى الجدول رقم (٣) من المبحث.

وبلغ قطاع النفط فى عام ٢٠٠١ نحو ١٨١٩٥,٨ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٧.٪ عند مقارنته بعام ٢٠٠٠ وبلغ فى عام ٢٠١٠ نحو ٢٣٥٦٧,٧ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٢٣,٥٪ مقارنته بعام ٢٠٠١، وشهدت هذه الفترة كما أشرنا سابقا إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أرقام قياسيه وتراوحت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من (٢٠٠١–٢٠١٠) ما بين (٤٥- ٥٥)٪.

وهذا يوضح مدى تأثير العائدات النفطية على طبيعة وهيكل الناتج المحلى الإجمالي. ويدل هذا على أهمية الإسراع فى تنفذ سياسة تنويع مصادر الدخل للتقليل تدريجيا من مخاطر الاعتماد على مورد وحيد ناضب فى تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية وفى خلق قاعدة اقتصادية متوازنة تتوافر فيها فرص استثماريه متنوعة.

[٢] قطاع الخدمات:

يأتى قطاع الخدمات فى المرتبة الثانية من ناحية مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي بعد قطاع النفط فقد تراوحت نسبه مساهمته ما بين (٤٦- ٢٥)٪ خلال فترة الدراسة حيث بلغ فى عام ١٩٩٠ نحو ٧٠٢٧,٣ مليون دينار، وبلغ فى عام ٢٠٠٠ نحو ٧٨٦٥,٠٧ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ١٢٪ مقارنته بعام ١٩٩٠.

وبلغ فى عام ٢٠٠١ نحو ١١٨٥٠,٤ مليون دينار وفى عام ٢٠١٠ بلغ ٢٣٨٢١,٤١ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ١٠١٪ عند مقارنه بعام ٢٠٠١.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن هيكل ناتج المحلى الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية أن قطاع الخدمات استحوذ على النصيب الأكبر من الناتج المحلى الإجمالي بالمقارنة مع قطاع الزراعة والصناعة مما فسر ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات فى تكوين الناتج المحلى الإجمالي غير النفطى، ويفسر كذلك أسباب ازدياد مساهمة القطاعات غير النفطية فى توليد الدخل الناتج عن تراجع معدلات النمو فى قطاع النفط.

إن الإنفاق على القطاع الخدمى والتوجه نحو الأنشطة المنتجة للسلع غير القابلة للتبادل الدولى مثل التجارة الداخلية والمقاولات والخدمات العامة (كالتأمين – والمصارف – إلخ)، يعد سمه أساسيه من سمات الاقتصاديات النفطية حيث يتوسع القطاع الخدمى على حساب القطاعات الأخرى نتيجة الوفرة المالية التى تغرى بالتوجه نحو هذه الأنشطة، نظرا للعوائد السريعة التى تحققها من ناحية، وكذلك للحاجة الماسة إلى مثل هذه الخدمات من ناحية أخرى، ويدل هذا إن الاقتصاد الليبى مصاب بالمرض الهولندى كما يعرف فى أدبيات الاقتصاد. كما يوضح الجدول رقم (٤) أن انخفاض النسبى للقطاعات الإنتاجية غير النفطية وتدنى مستويات مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالي فكان متوسط مساهمة قطاع الزراعة خلال فترة الدراسة فى الناتج المحلى الإجمالي ٣,٧٪ وقطاع الصناعة ٥٪ وهذا يدل على ضعف الإنتاج السلعى خارج قطاع النفط.

[٣] قطاع الصناعة:

أما قطاع الصناعات التحويلية فكانت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي منخفضة خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين (٣-٦)٪.

حيث بلغت ٦٧٥,١٢ مليون دينار فى عام ١٩٩٠ وفى عام ١٩٩٢ بلغت ١٠٨٠ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٦٠٪ عند مقارنته بعام ١٩٩٠ وفى عام ٢٠٠٠ بلغ قطاع السلع التحويلية ١٧٥٠,٣٠ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٦٢٪ عند مقارنته بعام ١٩٩٢ وفى عام ٢٠٠١ بلغ ١٨٩٤ مليون دينار وبلغ ٢٦٧٧مليون دينار فى عام ٢٠١٠ محقق معدل نمو قدره ٤١٪ عند مقارنته بعام ٢٠٠١.

ويرجع سبب انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى الأسباب التالية:[١]

١- الإسراع في إقامة مشروعات دون إعطاء دراسات الجدوى حقها من الوقت والاهتمام مما أدى إلى هدر الموارد في مشاريع لم يكن لها عائد اقتصادي.

٢- مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة حيث أن الطاقة الإنتاجية لا تتجاوز ٢٦٪ من الطاقة التصميمية.

٣- تذبذب ثم تدني الاستثمار الصناعي بسبب تدني إيرادات النفط بعد الحظر الأمريكي "سنة ١٩٨٦" ثم بسبب الحصار خلال فترة التسعينات بالإضافة إلى ما ترتب عن تبني الأهداف الاستراتيجية العالية ثم ترحيلها من سنة إلى أخر، ومن خطة إلى أخرى الأمر الذي أدى إلى التأثير سلبا على القطاع الصناعي.

٤- التأخر في إعداد الحسابات الختامية والميزانيات أو عدم إعدادها أحيانا الأمر الذي جعل من الصعوبة ضمان متابعة نشاط الشركات واتخاذ قرارات مناسبة وفي أوقات مناسبة.

٥- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الإنشاء وبسبب ارتفاع تكلفه اليد العاملة الذي يرجع بدورة إلى العمالة الفائضة وبسبب ارتفاع تكاليف الإدارة ومستلزمات التشغيل.

جدول رقم (٣) يوضح هيكل الناتج المحلى الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) بالأسعار الثابتة - أسعار ٢٠٠٣

(بالمليون دينار)

السنوات	قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك	قطاع النفط والتعدين	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الخدمات	القطاعات غير النفطية	الناتج المحلى الإجمالي
١٩٩٠	٦٥٠,٠	١٥٣٠٠,٩٤	٦٧٥,١٢	٧٠٢٧,٣	٨٣٥٢,٤٢	٢٣٦٥٣,٣٦
١٩٩١	٦٨٠,٥٠	١٨٥٨٨,٦٢	٩٦٣,٤٦	٧٠١٣,٠	٨٦٥٦,٩٦	٢٧٢٤٥,٥٨
١٩٩٢	٨٤٠,٣٠	١٧٤١٤,٨٨	١٠٨٠,٠	٦٩٢٤,٣	٨٨٤٤,٦	٢٦٢٥٩,٤٨
١٩٩٣	٩٢٠,٠	١٦١٨٤,٩٢	١١٣٠,٠٥	٧٥٥٨,٠	٩٦٠٨,٠٥	٢٥٧٩٢,٩١
١٩٩٤	١٠١٣,٠	١٦٩١٧,٥٤	١٢٠٠,٣٤	٧٢٠٠,٤١	٩٤١٣,٧٥	٢٦٣٣١,٢٩
١٩٩٥	١١٦٠,٥٤	١٦٩٨٤,٩٢	١٢٧٥,٢٠	٧١٣٤,٢	٩٥٦٩,٩٤	٢٦٥٥٤,٨٦
١٩٩٦	١٢١٥,٠	١٦٩٢٤,٣٥	١٣٦٥,٥٠	٧٥٠٠,٢٢	١٠٠٨٠,٧٢	٢٧٠٠٥,٠٧
١٩٩٧	١٢٨٠,١٣	١٦٩٣٩,٠٩	١٥٠٠,٠	٧٥١٣,٠	١٠٢٩٣,١٣	٢٧٢٣٢,٢٢
١٩٩٨	١٣٠٠,٠	١٧٦٣٢,٩١	١٥٣٠,٥٢	٧٥٢٢,٠٨	١٠٣٥٢,٥٨	٢٧٩٨٥,٤٩
١٩٩٩	١٣٥٠,٠	١٥٦٧٠,١٠	١٦٨٨,١٠	٧٤٨٣,٠	١٠٥٢١,١٠	٢٦١٩١,٢٨
٢٠٠٠	١٣٢٠,٠	١٦٤٢٨,٣٠	١٧٥٠,٣٠	٧٨٦٥,٠٧	١٠٩٣٥,٠	٢٧٣٦٣,٦٧
٢٠٠١	١٣٥٠,٠	١٨١٩٥,٧٩	١٨٩٤,٠	١١٨٥٠,٣٩	١٥٠٩٤,٣٩	٣٣٢٩٠,١٨
٢٠٠٢	١٣٣٠,٠	١٦٨٠٥,٧٠	١٩٨٥,٠	١٣٠٤٢,٩٣	١٦٣٥٧,٩٣	٣٣١٦٣,٦٣
٢٠٠٣	١٣٣,٠	٢٠١٩١,٨٣	٢٠١٨,٥٠	١٣٨٨٠,٠٥	١٧٢٣١,٥٥	٣٧٤٢٣,٣٨
٢٠٠٤	١٣٩٥,٢٠	٢١٣٤٦,٥٤	٢١١٨,٠٨	١٤٨١٩,٠	١٨٣٣٢,٢٨	٣٩٦٧٨,٨٢
٢٠٠٥	١٥٠٢,٠	٢٣٣٤٨,٢٥	٢٢٥٢,٥٠	١٦٩٨٤,٤٩	٢٠٧٣٨,٩٩	٤٤٠٨٧,٢٤
٢٠٠٦	١٦٤٩,٢٠	٢٤٢٥٦,٣٦	٢٣٥٨,٠٤	١٨٣٢٠,٠	٢٢٣٢٧,٢٤	٤٦٥٨٣,٦
٢٠٠٧	١٧١٥,٠	٢٤٤٧٣,٩	٢٥٣٨,٠٨	٢٠١٧١,٠	٢٤٤٢٤,٠٨	٤٨٨٩٧,٩٨
٢٠٠٨	١٧٥٧,٠	٢٤٣٦٢,٧١	٢٤٩٦,٥٠	٢١٦٠٩,٠	٢٥٨٦٢,٣٤	٥٠٢٢٥,٠٥
٢٠٠٩	١٨٠٠,٠٩	٢٢٤٨٧,٧٠	٢٥٨٤,٥٠	٢٢٩٨٢,٠	٢٧٣٦٦,٥٩	٤٩٨٥٤,٢٩
٢٠١٠	١٨٥٦,٠	٢٣٥٦٧,٧	٢٦٧٧,٠٠	٢٣٨٢١,٤١	٢٨٣٥٤,٤١	٥١٩٢٢,١٢

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية – المجلد (٣٥)، إدارة البحوث والاقتصاد، ١٩٩٥.

- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية– المجلد (٤٠)، إدارة البحوث والاقتصاد، ٢٠٠٠.

- الكتاب الإحصائي ٢٠١٠ – نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات .

[٤] قطاع الزراعة:

من خلال الجدول أيضا نلحظ أن قطاع الزراعة فى عام ١٩٩٠ بلغ ٦٥٠ مليون دينار بينما فى عام ١٩٩٥ بلغ ١١٦٠,٥ مليون دينار محقق معدل نمو ٧٨٪ وفى عام ٢٠٠ بلغ ١٣٢٠مليون دينار حقق معدل نمو قدره ١٣٪ عند مقارنته بعام ١٩٩٥ وفى عام ٢٠٠١ بلغ ١٣٥٠ مليون دينار وبلغ ١٥٠٢ مليون دينار فى عام ٢٠٠٥ محقق معدل نمو قدره ١١٪ عند مقارنته بعام ٢٠٠١ وفى عام ٢٠١٠ بلغ ١٨٥٦ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ١٩٪ عند مقارنته بعام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو إلا أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالي منخفضة ومتواضعة خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين ٣,٥٪، ويمكن القول بأن قطاع الزراعة لم تكن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة بل كانت ضئيلة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على ان الأموال التي تم إنفاقها على قطاع الزراعة لم تحقق المستهدف منها وذلك للأسباب التالية:[٢]

١- تدني العديد من المشروعات العامة بسبب سوء الإدارة.

٢- ظهور مشكلة التمويل المقترنة بالموازنة الاستيرادية وبالتالي نقص مستلزمات الإنتاج.

٣- نقص المياه الجوفية بسبب الاستنزاف المستمر لهذا المصدر وعدم وجود الوعي والإرشاد للمحافظة عليها مما أدى إلى ملوحة مياه الآبار القريبة من الشواطئ.

٤- عدم الاهتمام بتحسين معدلات إنتاج بعض المحاصيل مثل الزيتون والنخيل وكذلك عدم مكافحة الحشرات التي قضت على الكثير من أشجار الزيتون والنخيل وغيرها من الأشجار التي انعكست سلبا على كمية الإنتاج.

٥- التخلي عن دعم الفلاحين بشراء محاصيلهم بأسعار مشجعة لان الأسعار السائدة في السوق لا تغطي تكاليف إنتاجهم لهذه المحاصيل، أدى ذلك إلى أن كثير من الفلاحين تركوا الإنتاج بكميات كبيرة وأصبحوا ينتجون ما يستهلكون فقط.

٦- كثرة استخدام المبيدات بدون وعي مما تسببه هذه المبيدات من أثار سلبية على النبات والإنسان والحيوان.

٧- عدم تفعيل التشريعات المتعلقة بمزاولة الزراعة والرعي.

٨- زحف المباني على الأراضي الزراعية.

٩- إنشاء مصانع ملوثة للبيئة قرب المناطق الزراعية مثل مصانع الاسمنت التي غطى غبارها المناطق الساحلية المزروعة في مدينة الخمس وزليتن.

جدول رقم (٤) يوضح الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية للناتج المحلى الإجمالي

السنوات	قطاع الزراعة٪	قطاع النفط والتعدين٪	قطاع الصناعات التحويلية٪	القطاع الخدمات٪	القطاعات غير النفطية٪	الناتج المحلى الإجمالي٪
١٩٩٠	٢,٧	٦٤,٧	٣	٢٩,٧	٣٥,٣	١٠٠
١٩٩١	٢,٩	٦٨,٢	٣,٥	٢٥,٧	٣١,٨	١٠٠
١٩٩٢	٣,٢	٦٦,٣	٤,١	٢٦,٧	٣٣,٧	١٠٠
١٩٩٣	٣,٥	٦٢,٧	٤,٤	٢٩,٣	٣٧,٢	١٠٠
١٩٩٤	٣,٨	٦٤,٣	٤,٦	٢٧,٣	٣٥,٧	١٠٠
١٩٩٥	٤,٤	٦٤	٤,٨	٢٦,٨	٣٦	١٠٠
١٩٩٦	٤,٥	٦٢,٧	٥	٢٧,٧	٣٧,٣	١٠٠
١٩٩٧	٤,٧	٦٢,٢	٥,٥	٢٧,٦	٣٧,٨	١٠٠
١٩٩٨	٤,٦	٦٣	٥,٥	٢٦,٩	٣٧	١٠٠
١٩٩٩	٥	٦٠	٦,٤	٢٨,٦	٤٠	١٠٠
٢٠٠٠	٤,٨	٦٠	٦,٤	٢٨,٨	٤٠	١٠٠
٢٠٠١	٤	٥٥	٦	٣٦	٤٥	١٠٠
٢٠٠٢	٤	٥١	٦	٣٩	٤٩	١٠٠
٢٠٠٣	٣,٦	٥٤	٥	٣٧	٤٦	١٠٠
٢٠٠٤	٣,٥	٥٤	٥	٣٧	٤٦	١٠٠
٢٠٠٥	٣,٥	٥٣	٥	٣٨	٤٧	١٠٠
٥٠٠٦	٣	٥٢	٥	٣٩	٤٨	١٠٠
٢٠٠٧	٣	٥٠	٥	٤١	٥٠	١٠٠
٢٠٠٨	٣	٤٨	٥	٤٣	٥٢	١٠٠
٢٠٠٩	٤	٤٥	٥	٤٦	٥٥	١٠٠
٢٠١٠	٤	٤٦	٥	٤٦	٥٤	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات جدول رقم (٣).

مما سبق نلاحظ الآتي:

١- بالرغم من التذبذب فى الكميات المصدرة من النفط وكذلك التذبذب فى أسعار النفط والتى تشكل مصدرا هاما من مصادر الناتج المحلى فى ليبيا إلا أن الناتج المحلى استطلاع خلال فترة الدراسة أن يحقق متوسط نمو سنوى حوالى ٤,٢٪.

٢- نمو الناتج المحلى الإجمالي متذبذب فى عقد التسعينات وذلك لانخفاض فى العائدات النفطية من ناحية وظروف الحظر الذى تعرض له الاقتصاد الليبى منذ بداية التسعينيات من ناحية أخرى.

٣- لقد بدأ نمو الناتج المحلى الإجمالي فى تزايد مستمر فى العقد الأول من القرن الحالى وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط الذى بدوره أدى إلى ارتفاع العائدات النفطية من جهة ورفع الحظر الاقتصادى المفروض على ليبيا بعد حل مشكله لوكربى من جهة أخرى.

٤- من أهم المستهدفات الرئيسية فى خطط التنمية الاقتصادية فى ليبيا - من خلال البرامج الاستثمارية هو إعادة هيكله الاقتصاد الوطنى لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وبما يحقق مصادر جديدة ومتجددة للدخل بعيدا عن سيطرة قطاع النفط الخام وباعتباره مصدرا غير متجدد وقابل للنضوب، ويبين الجدول رقم (٢) مدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ حيث وصلت مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية فى الناتج المحلى الإجمالي ٥٥٪فى عام ٢٠٠٩ وفى المقابل كانت مساهمة القطاع النفطى فى الناتج المحلى الإجمالي ٤٥٪ وراجع هذا الانخفاض إلى الانخفاض الحاد فى أسعار النفط العالمية مما أثر سلبا على نمو الناتج المحلى الإجمالي حيث سجل معدل نمو سالبا قدره ٠,٧٪.

المطلب الثاني
أثر العوائد النفطية على التكوين الرأسمالى
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)

يعتبر التكوين الرأسمالى من أهم مكونات الاقتصاديات الوطنية وكونه أحد عناصر الطلب الكلى ويعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادى ومدى تأثره بتقلبات أسعار النفط وتتحكم الحكومة الليبية فى نسبه كبيره جدا من التكون الرأسمالى فى البلاد ولقد ركزت هذه الاستثمارات على البنية التحتية وقطاع النفط التى كانت أهم الاستثمارات فى البتروكيماويات.

ويمكن تعريف التغير الرأس مالى بأنه الطاقة الإنتاجية المضافة إلى طاقة البلاد الحاضرة المتمثلة فى وسائل الإنتاج الممتلكة إما عن طريق الإنتاج المحلى أو عن طريق الاستيراد.

أو هو تلك الإضافة إلى رأس المال المجتمع (الاستثمار) بشقيه المادى ممثلا فى الآلات والمبانى، والشق الإنسانى ممثلا فى زيادة المعارف العلمية والتقنية[٣].

ومن خلال الجدول رقم (٥) الذى يوضح التكوين الرأسمالى الثابت خلا الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) ولتحليل هذا الجدول قام الباحث بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين كالتالى:

أولا: الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٠٠)

فقد اتسم التكوين الرأسمالى الإجمالي بالارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة حيث بلغت قيمته ٣٠٤٣,١ مليون دينار فى عام ١٩٩٠ وفى عام ١٩٩١ بلغ قيمته ٢٨٧٣ مليون دينار مسجل معدل نمو سالب قدره ٥,٦٪ عند مقارنته بعام ١٩٩٠وكذلك فى عام ١٩٩٢ انخفضت قيمة التكوين الرأسمالى إلى ٢٦٢٤,٤ مليون دينار مسجل معدل نمو سالب قدره ١٣,٧٪ عند مقارنته أيضا بعام ١٩٩٠ وفى عام ١٩٩٤ بلغت قيمة التكوين الرأس مالى ٤١٤٩,٣ مليون دينار وذلك محقق معدل نمو قدره ٨٥٪ عند مقارنته بعام ١٩٩٢ وفى عام ٢٠٠٠ بلغت قيمته الرأسمالى ٣٤٨٢,٧ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٢٢,٦٪ عن مقارنته بعام ١٩٩٩ الذى بلغت فيه قيمة التكوين الرأس مالى ٢٨٣٩,١ مليون دينار.

ويعزى التذبذب فى التكوين الرأسمالى الإجمالي خلال هذه الفترة إلى تذبذب أسعار النفط العالمية الذى انعكس على العوائد النفطية، وكذلك إلى الحصار الاقتصادى والحظر الجوى المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولى.

جدول رقم (٥) يوضح التكوين الرأسمالى بالأسعار الثابتة
خلال الفترة بأسعار ٢٠٠٣

(بالمليون دينار)

السنوات	التكوين الرأسمالى حسب الأنشطة الاقتصادية	معدل النمو٪
١٩٩٠	٣٠٤٣,١	-
١٩٩١	٢٨٧٣,٠	٥,٦-
١٩٩٢	٢٦٢٤,٤	٨,٦-
١٩٩٣	٤٠٧٥,٠	٥٥
١٩٩٤	٤١٤٩,٣	١,٨
١٩٩٥	٢٩٢١,٥	٢٩,٦-
١٩٩٦	٣٤٥٢,٠	١٨
١٩٩٧	٢٣٠٨,٥	٧-
١٩٩٨	٢٩٥٨,٨	٧,٨-
١٩٩٩	٢٨٣٩,١	٤,٠-
٢٠٠٠	٣٤٨٢,٧	٢٢,٦

المصدر: - الكتاب الإحصائي: نشره سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ١٩٩٨.
- الكتاب الإحصائي: نشره سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٥.
- الكتاب الإحصائي: نشره سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٧.
- الكتاب الإحصائي: نشره سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠١٠.

فمن خلال الشكل البيانى التالى رقم (٣) الذى يوضح معدلات النمو للتكوين الرأسمالى خلال هذه الفترة نلاحظ أن هناك معدلات نمو سالبه وهذا راجع إلى انخفاض العائدات النفطية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط أو انخفاض الكميه المصدرة من النفط.

شكل رقم (٣) يوضح معدل النمو التكوين الرأسمالى بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)

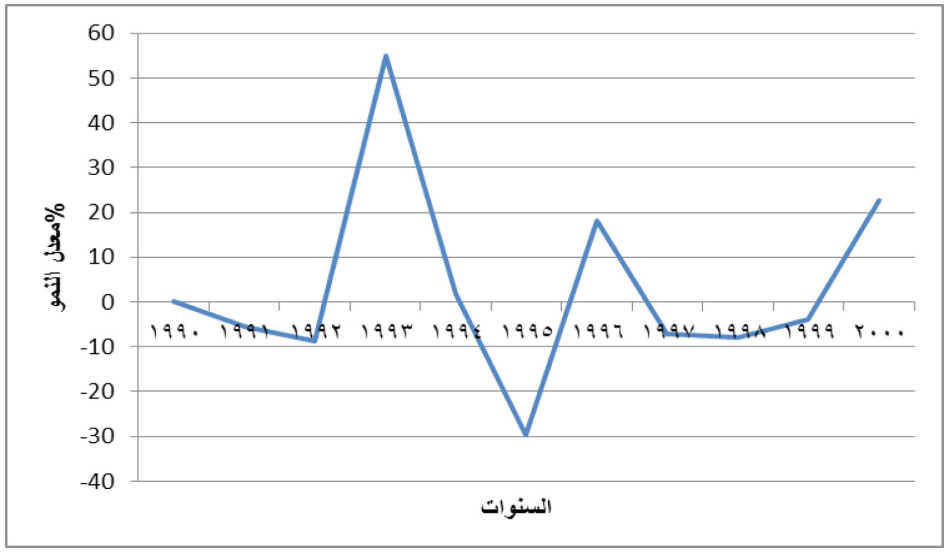

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (٨).

ثانيا: الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٠)

خلال هذه الفترة كما هو واضح بالجدول رقم (٥) ازداد التكوين الرأسمالى الإجمالي بشكل ملحوظ عند مقارنته بالفترة السابقة، وفى عام ٢٠٠١ بلغت قيمته ٣٦٢٥,٤ مليون دينار وفى عام ٢٠٠٢ بلغ قيمته ٣٩٠٧,٧ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٧,٨٪ وفى عام ٢٠٠٨ بلغت قيمته ٥٦٣٥,٣ مليون دينار إلا انه فى عام ٢٠٠٩ انخفضت قيمته إلى ٥٥٢٢,٢ مليون دينار ومسجل بذلك معدل نمو سالب قدره ٢٪ عند مقارنته بعام ٢٠٠٨، وراجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط فى عام ٢٠٠٩ وأدى هذا إلى انخفاض العائدات النفطية مما أثر سلبا على التكوين الرأسمالى، وفى عام ٢٠١٠ بلغت قيمة التكوين الرأسمالى الإجمالي ٦٣٢٠,٢ مليون دينار محقق بذلك معدل نمو قدره ١٤٪ عند مقارنته بعام ٢٠٠٩.

ويرجع هذا الارتفاع فى التكوين الرأسمالى الإجمالي إلى ما شهدته هذه الفترة من ارتفاع فى أسعار النفط وكذلك عودة العالقات الاقتصادية والسياسية الليبية مع

البلدان الغربية بعد رفع الحصار الاقتصادى فى عام ٢٠٠٣ المفروض على ليبيا منذ بداية التسعينات.

جدول رقم (٦) يوضح التكوين الرأسمالى بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) بأسعار ٢٠٠٣

(بالمليون دينار)

السنوات	التكوين الرأسمالى حسب الأنشطة الاقتصادية	معدل النمو٪
٢٠٠١	٣٦٢٥,٤	-
٢٠٠٢	٣٩٠٧,٧	٧,٨
٢٠٠٣	٤٢٢٠,٣	٨
٢٠٠٤	٤٣٥٠,٠	٣
٢٠٠٥	٤٥٦٠,٢	٥
٢٠٠٦	٤٧٨٠,٢	٥
٢٠٠٧	٥٢٣٠,٣	٩
٢٠٠٨	٥٦٣٥,٣	٨
٢٠٠٩	٥٥٢٢,٢	٢-
٢٠١٠	٦٣٢٠,٢	١٤

المصدر: - الكتاب الإحصائي: نشره سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ١٩٩٨.
- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٥.
- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٧.
- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠١٠.

من خلال الشكل البيانى التالى والجدول أعلاه نلاحظ أن التكوين الرأسمالى حقق معدلات نمو موجبه فى كل السنوات ما عدا فى (٢٠٠٩) وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط.

ويمكن القول أنه على الرغم من التطور الكبير فى حجم الاستثمارات ورغم الأهداف الطموحة التى تبنتها السياسة الاستثمارية فى ليبيا، إلا أن واقع الاقتصاد

الليبى يبين قصور هذه السياسة عن تحقيق أهدافها المنشودة على الرغم من ضخامة الاستثمارات التى تم ضخها فى الاقتصاد الوطنى.

وعند ملاحظة التطور فى الناتج النفطى من خلال الجدول رقم (٣) والتكوين الرأسمالى من خلال الجدولين رقم (١٠، ١١) نلاحظ مدى الارتباط بين تطورات فى التكوين الرأسمالى بتطورات فى قطاع النفط، نجد أن هناك علاقة طرديه بين التغيرات فى التكوين الرأسمالى الإجمالي والتغيرات التى تحدث فى قطاع النفط، حيث أن هناك انخفاض فى التكوين الرأسمالى خلال عقد التسعينيات وراجع هذا إلى ما شهدته هذه الفترة من انخفاض فى أسعار النفط العالمية، خلال العقد الأول من هذا القرن نلاحظ تزايد التكوين الرأسمالى الإجمالي وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط الذى أدى إلى ارتفاع العائدات النفطية، وهذا الأمر يعكس ارتباط التنمية الاقتصادية بالتطورات فى سوق النفط وكذلك بالعلاقات الاقتصادية والسياسية الليبية مع العالم الخارجى.

شكل رقم (٦) يوضح معدل النمو التكوين الرأسمالى بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

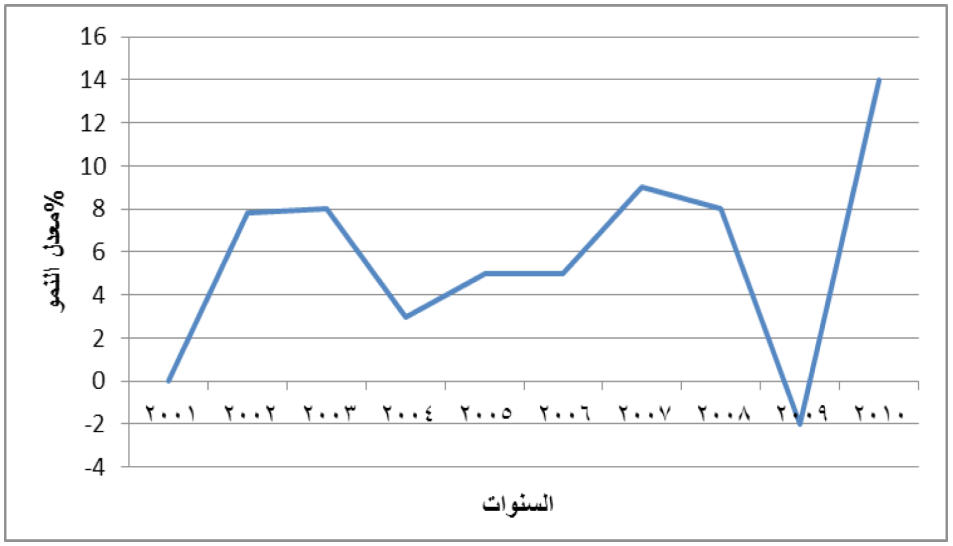

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (١١).

المطلب الثالث
أثر العوائد النفطية على الإنفاق الحكومى
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)

يعتبر الإنفاق الحكومى المحرك الرئيسى للنمو فى الاقتصاد الليبى ويساعد القطاع الحكومى القطاعات الاقتصادية غير النفطية فى المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالي وتلجأ الحكومة الليبية لزيادة الإنفاق العام فى أوقات الركود الاقتصادى لتقليل معدلات البطالة وحث القطاع الخاص على الاستثمار.

وسيقوم الباحث بتوضيح ارتباط الإنفاق الحكومى بالإيرادات النفطية، حيث سيتم تقسيم الإنفاق الحكومى إلى جزئيتين: إنفاق جارى، وإنفاق تنموى ولقد تم اللجوء إلى تحليل مكونات الإنفاق الحكومى كل على حدى لتجنب تغطيه أحد العناصر على تأثر العنصر الأخر من أثر تقلبات الإيرادات النفطية، وأيضا لتوضيح أى مكونات الإنفاق الحكومى التى تأثر بنسبه أكبر من جراء تقلبات الإيرادات النفطية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية وكذلك أيهما كان المؤثر الأكبر على إجمالي الإنفاق الحكومى من فترة زمنية إلى أخرى ولتوضيح ذلك قام الباحث بتقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين كالتالى.

أولا: خلال الفترة الزمنية:١٩٩٠-٢٠٠٠:

تميزت هذه الفترة الزمنية بانخفاض أسعار النفط وبالتالى انخفاض الإيرادات النفطية الليبية وبالإضافة لذلك فقد واجه الاقتصاد الوطنى حصارا تقنيا منذ منتصف الثمانينات فرض عليه من الخارج وصاحبه الحظر الجوى منذ بداية التسعينيات ليحول دون حصول المشروعات الصناعية على التقنية الحديثة اللازمة وعليه تم إعادة النظر فى الكثير من السياسات التنموية وفى أداء القطاعات المختلفة ومشروعاتها العامة والبدء فى تقييم أوضاعها الأمر الذى قاد إلى ضخامة الأعباء

التى تحملتها الدولة آنذاك، فاتجهت الدولة إلى تخفيض النفقات العامة بغية السيطرة عل العجز المتنامى فى ميزانيه وعملت الدولة على تضييق مجال الموازنة السلعية (الاستيرادية) وفرضت قيودا على التحويل الخارجى وبغيه السيطرة على استخدام العملة الأجنبية[٤].

إن السياسات التقشفية فى الإنفاق العام تحملتها النفقات التنموية بدرجه أكبر من النفقات الجارية وتم استهداف تصفيته الالتزامات القائمة على المشروعات المنجزة واستكمال المشروعات الجارية[٥]، ومن خلال الجدول رقم (٧)، نلاحظ أنه فى عام ١٩٩٠ بلغ الإنفاق الجارى ٥٨٤٢,٣ مليون دينار، بينما فى عام ١٩٩٥ بلغ ٦٤٨٣,٥ مليون دينار أى بمعدل نمو قدره ١١٪، بينما بلغ الإنفاق الاستثمارى ١٨٨٢ مليون دينار فى عام ١٩٩٠ وبلغ ٧٤٨,٥ مليون دينار فى عام ١٩٩٥ ومسجلا ذلك معدل انخفاض قدره ٦٠٪، وبلغ الإنفاق الجارى ٨٦٣٧,٧ مليون دينار فى عام ١٩٩٨ وبينما فى عام ١٩٩٧ بلغ ٨٤٥٣,٩ مليون دينار وبذلك حقق معدل نمو قدره ٢٪ عند مقارنته ١٩٩٧ أما الإنفاق التنموى بلغ فى عام ١٩٩٨ بلغ ١٠٢٧,٩ مليون دينار بينما فى عام ١٩٩٧ بلغ ١٦١٣,٥ مليون دينار مسجلا إ بذلك معدل نمو سالب قدره ٣٦٪، وفى عام ١٩٩٩ بلغ الإنفاق الحكومى ٧٦٠٤,٤ مليون دينار وفى عام ٢٠٠٠ بلغ ٧٠٤٢,٢ مليون دينار مسجلا بذلك نمو سالب قدره ٧,٤٪.

جدول رقم (٧) يوضح تطور الإنفاق الحكومى ومكوناته بالأسعار الثابتة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٠) بأسعار ٢٠٠٣

(بالمليون دينار)

السنوات	الإنفاق الجارى*	الإنفاق التنموى *	الإنفاق الحكومى	معدل نمو٪
١٩٩٠	٥٨٤٢,٣	١٨٨٢,٠	٧٧٢٤,٣	-
١٩٩١	٧٠٦٤,١	٢٠٠٩,١	٩٠٧٣,٣	١٧
١٩٩٢	٦٦٢٠,٣	١٠٣٢,٢	٧٦٥٢,٦	١٦-
١٩٩٣	٤٥٢١,٦	١٠٩٨,٩	٥٦٢٠,٥	٢٦,٥-
١٩٩٤	٤٢٧٢,٣	١٢٩٧,٤	٥٥٦٩,٨	.٠٠٩-
١٩٩٥	٦٤٨٣,٥	٧٤٨,٥	٧٢٣٢,١	٣٠
١٩٩٦	٤٧٠٦,٥	١٣٩١,٣	٨٧٩٧,٨	٢١,٦
١٩٩٧	٨٤٥٣,٩	١٦١٣,٥	١٠٠٦٧,٤	١٤
١٩٩٨	٨٦٣٧,٧	١٠٢٧,٩	٩٦٦٥,٦	٤-
١٩٩٩	٦١٣٦,٥	١٤٦٧,٨	٧٦٠٤,٤	٢١-
٢٠٠٠	٤٦٨٩,٦	٢٣٥٢,٦	٧٠٤٢,٢	٧,٤-

المصدر: - الكتاب الإحصائي: نشره سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ١٩٩٨.

- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٥.

- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٧.

- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠١٠.

* الإنفاق الجارى: يمثل (المرتبات والأجور ودعم السلع)

** الإنفاق التنموى: يمثل الإنفاق الاستثماري على مشاريع التنمية الاقتصادية فى البلاد.

فمن خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٠٠) شهد الإنفاق الجارى تذبذب واضحا ولكنه لم ينخفض بنفس مستويات الإنفاق التنموى ويرجع السبب فى ذلك إلى أسباب سياسيه واجتماعية ومن خلال تحليل تطور كلا من الإنفاق الحكومى الاستثماري والجارى يلاحظ أن الإنفاق الحكومى العام بشقيه تأثر سلبا بشكل واضح من انخفاض أسعار النفط الذى شهدته هذه الفترة مما انعكس سلباً على الإيرادات النفطية إلا أن الإنفاق الجارى فلقد ساهمت الحكومة الليبية بشكل كبير لمنعه من الانخفاض.

والشكل البيانى رقم (٩) يوضح تطور معدل نمو الإنفاق الحكومى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

شكل رقم (٧) يوضح معدل النمو الإنفاق الحكومى الثابتة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)

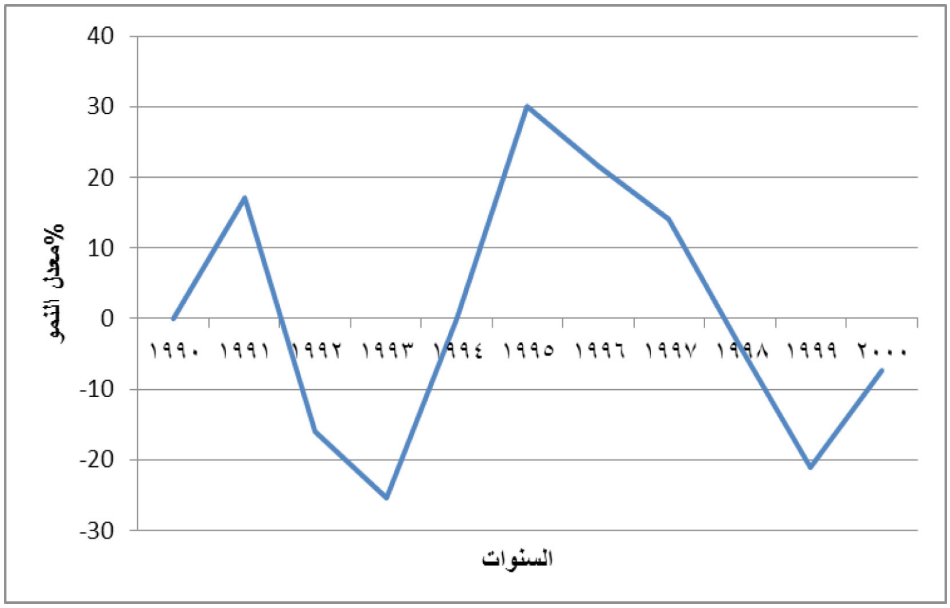

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (٧).

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ مدى ارتباط الإنفاق الحكومى بالإيرادات النفطية عندما تنخفض الإيرادات النفطية ينخفض معها الإنفاق العام، لان الإيرادات النفطية تعتبر الممول الوحيد للأنشطة الاقتصادية فى ليبيا.

ثانيا: الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٠)

فمن خلال الفترة الزمنية ٢٠٠١–٢٠١٠، أدى ارتفاع أسعار النفط انخفاض سعر الدينار الليبى مقابل العملات وكذلك رفع الحصار المفروض على ليبيا منذ ١٩٩٠ إلى ارتفاع الإيرادات النفطية الليبية، وخلال هذه الفترة قامت الدولة الليبية بتوسيع قاعدة الملكية وذلك بتمليك بعض الشركات والجهات التى كانت تمتلكها الدولة إلى مجموعه من الأفراد وأن سياسة الدولة فى التوسع فى قاعدة الملكية

خلال هذه الفترة أدى إلى انخفاض معدلات زيادة نمو الإنفاق الجارى بينما الإنفاق التنموى خلال هذه الفترة حقق معدلات نمو مرتفعة وراجع ذلك إلى ما شهدته هذه الفترة من ارتفاع فى العائدات النفطية انعكس ذلك على التنمية الاقتصادية التى قامت بها الدولة فى جميع القطاعات الاقتصادية[٦].

جدول رقم (٨) يوضح تطور الإنفاق الحكومى ومكوناته بالأسعار الثابتة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٠) بأسعار ٢٠٠٣

(بالمليون دينار)

السنوات	لإنفاق الجارى	الإنفاق التنموى	الإنفاق الحكومى	معدل نمو
٢٠٠١	٥٥٤١,٧	٢٣٧١,٣	٧٩١٣,٠	
٢٠٠٢	٤٥٩٦,٥	٤٠٤٥,٨	٨٦٤٢,٣	٩,٢
٢٠٠٣	٣٥٧٧,٧	٥٢٣٠,٠	٨٨٠٧,٧	١,٩
٢٠٠٤	٣٤١٤,٠	٥٩٤٩,٧	٩٣٦٣,٨	٦,٣
٢٠٠٥	٤٧٨٥,٨	٦٣٧٦,٧	١١١٦٢,٥	١٩,٢
٢٠٠٦	٤٢٠٧,٣	٧٤٦٦,٩	١١٦٧٤,٥	٤,٥
٢٠٠٧	٥٨٨٦,٩	٨٧٨٤,٨	١٤٦٧١,٨	٢٥,٦
٢٠٠٨	٦٢٢٥,٢	٨٩٥٦,٢	١٥١٨١,٤	٣,٥
٢٠٠٩	٥٥٢٣,٢	٨٦٣٢,١	١٤١٥٥,٣	٦,٧-
٢٠١٠	٥٧١٩,٨	٨٧٢٥,٢	١٤٤٤٥,٠	٢

المصدر: - الكتاب الإحصائي: نشره سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ١٩٩٨.
- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٥.
- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٧.
- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠١٠.

ومن خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ أن فى عام ٢٠٠١ بلغ الإنفاق الجارى ٥٥٤١,٧ مليون دينار وبلغ ٥٧١٩,٨ مليون دينار فى عام ٢٠١٠، إلا أنه فى عام ٢٠٠٩ قد سجل معدل انخفاض قدره ١١٪ وذلك مقارنته بعام ٢٠٠٨ وراجع ذلك الانخفاض إلى انخفاض عائدات النفط الناتجة عن انخفاض أسعار النفط.

وبلغ الإنفاق التنموى ٢٣٧١,٣ مليون دينار فى عام ٢٠٠١، بينما فى عام ٢٠٠٢ بلغ الإنفاق الاستثماري ٤٠٤٥,٨ مليون دينار محقق معدل نمو ٧١٪ مقارنته بعام ٢٠٠١، وفى عام ٢٠٠٩ بلغ ٨٦٣٢,١ ملون دينار وفى عام ٢٠١٠ بلغ ٨٧٢٥,٢ مليون دينار محقق معدلا نمو قدره ١٪، وبلغ الإنفاق الحكومى ١٤٤٤٥ مليون دينار فى عام ٢٠١٠ محقق معدل نمو قدره ٢٪ عند مقارنته بعام ٢٠٠٩ الذى بلغ فيه الإنفاق الحكومى ١٤١٥٥,٣ مليون دينار، إلا أن الإنفاق التنموى بلغ أعلى مستوى له فى عام ٢٠٠٨ حيث وصل إلى ٨٩٥٦,٢ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٢٪ مقارنه بعام ٢٠٠٧ ومن خلال التطور الزمنى للإنفاق الحكومى ومكوناته يمكن ملاحظه ارتباط ميزانية الإنفاق التنموى بتورات أسعار النفط العالمية مما جعلها عرضه لتقلباته الأمر الذى حال دون ثبات الإنفاق الاستثمارى الذى كان ضروريا لإنتاج عمليه التنمية حيث تشكل العائدات النفطية حوالى ٩٠٪ من إيرادات الدولة والشكل التالي يوضح معدل النمو للإنفاق الحكومي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠).

شكل رقم (٨) يوضح معدل النمو الإنفاق الحكومى الثابتة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

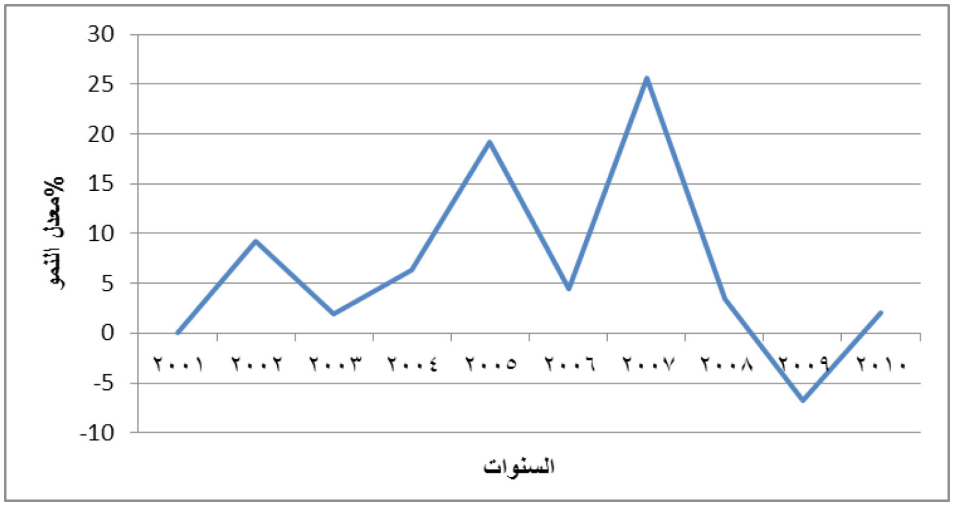

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (١٣).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإنفاق الحكومى لم يسجل معدل نمو سالب خلال هذه الفترة إلا فى عام ٢٠٠٩ وراجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الذى أدى إلى انخفاض العائدات النفطية.

وعليه يمكن القول أن توجيه الزيادة فى الإنفاق الحكومى إلى بنود مثل الأجور ومرتبات العاملين فى الخدمة العامة من شأنه أن يؤدى إلى زيادة كبيره ومباشره فى عرض النقود ومن ثم إلى ارتفاع فى معدلات التضخم لاسيما فى اقتصاد لا يتسم بمرونة هيكله الإنتاجى مثل الاقتصاد الليبى.

المطلب الرابع
أثر العوائد النفطية على التجارة الخارجية
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)

تمارس التجارة الخارجية دورا هاما فى الاقتصاد الليبى حيث تعد من أهم العوامل المؤثرة فى النمو الاقتصادى لما تقدمه من حصيلة النقد الأجنبى لتمويل مختلف البرامج التنموية من جهة وكذلك توفير احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة وتوفير احتياجات المشروعات من السلع الاستثمارية المتمثلة فى الآلات والمعدات بمختلف أنواعها.

ولكن خطر التبعية الاقتصادية الذى يمثل مصدر الخطر للبلدان النامية ومن بينها ليبيا المعتمدة على مصدر وحيد أساسى للدخل وهو النفط وعلى الرغم من جهود التنمية والتصنيع التى بذلتها الحكومة الليبية لتنويع الدخل، إلا أن نسبة الاعتماد على العالم الخارجى ما زالت مرتفعة، وعليه يجب على الحكومة الليبية الاستمرار فى تخصيص مخصصات كبيره للاستثمارات الصناعية والزراعية لفترة طويلة حتى تتسع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على العالم الخارجى بشكل ملموس.

ويعزى السبب الرئيسى فى زيادة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية إلى التغيرات المثالية التى طرأت على أسعار النفط وكميات إنتاجه وصادراته والتى بدأت منذ عام ١٩٧٣، والذى انعكس على ارتفاع إيرادات الدولة من العائدات النفطية. وحيث إن قيمة صادرات النفط أكبر بكثير من قيمة الواردات فقد نتج عن ذلك وجود فوائض مالية كبيره كما هو واضح فى قيمه الميزان التجارى من خلال جدول رقم (٩) حيث لم يسجل الميزان التجارى خلال فترة الدراسة أى قيمه سالبه.

ومن خلال جدول رقم (٩) نلاحظ مدى تطور درجه الانكشاف فى الاقتصاد الليبى خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٠) حيث يتضح أن الاقتصاد الليبى يعد اقتصاد منكشف على العالم الخارجى بسبب ارتفاع نسبة مساهمة إجمالي التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلى للإجمالي، ولقد بلغت مساهمة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي فى عام ١٩٩٠ ٥٤٪ وبلغت ٥٧٪ فى عام ٢٠٠٠ وكان متوسط مساهمة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) ٥٠٪، وفى عام ٢٠٠١ بلغت ٤٦٪ وفى عام ٢٠١٠ بلغت ٤٨٪، وبلغت متوسط مساهمة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٠) ٤٧ ٪.

حيث كانت أغلب سنوات الدراسة دليل على حالة الانكشاف العالية للاقتصاد الليبى ويعود ذلك الارتفاع إلى درجه اعتماد الاقتصاد الليبى على العالم الخارجى حيث إذا وصلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي أعلى من ٢٠٪ يعد انكشاف اقتصادى، وإذا تجاوزت النسبة لإجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي ٤٠٪ يعد انكشاف اقتصادى[٧].

شكل رقم (٩) يوضح تطور التجارة الخارجية الليبية
(خلال الفترة (١٩٩٠ ــ ٢٠١٠) بالأسعار الثابتة (أسعار ٢٠٠٣)

(بالمليون دينار)

السنوات	الصادرات ١	معدل نمو الصادرات	الواردات ٢	معدل نمو الواردات	الميزان التجارى. (١-٢)	التجارة الخارجية (١ + ٢)
١٩٩٠	٩٤٠٩,٢	-	٣٢٦٣,٠	-	٦١٤٦,٢	١٢٦٧٢,٢
١٩٩١	٩٢٥٠,١	- ١,٦٩	٣٣٩٨,١	٤,١٤	٥٨٥٢,٠	١٢٦٤٨,٢
١٩٩٢	١٠٠٣٤,٨	٨,٤٨	٣٣٧٧,٩	.٥٩	٦٦٥٦,٩	١٣٤١٢,٧
١٩٩٣	٩٥٦٦,٠	-٤,٦٧	٣٥٢١,١	٤,٢٤	٦٠٤٤,٩	١٣٠٨٧,١
١٩٩٤	٩٥٣٢,٧	- .٣٤	٣٣٣٦,١	- ٥,٢٥	٦١٩٦,٦	١٢٨٦٨,٨
١٩٩٥	٩٣٩٣,٨	- ١,٤٥	٣٣١١,١	- .٧٤	٦٠٨٢,٧	١٢٧٠٤,٩
١٩٩٦	٩٢٢٣,٤	- ١,٨١	٣٢٩٥,٧	.٤٦	٥٩٢٧,٧	١٢٥١٩,١
١٩٩٧	٩٣٨٩,٩	١,٨٠	٣٢١٥,٩	-٢,٤٢	٦١٧٤,٠	١٢٦٠٥,٨
١٩٩٨	١٠٥٠٤,٨	١١,٨٧	٤٢٢١,٦	٣١,٢٧	٦٢٨٣,٢	١٤٧٢٦,٤
١٩٩٩	١٠٥٢٠,٢	.١٤	٣٣٢٥,٠	-٢١,٢٣	٧١٩٥,٢	١٣٨٤٥,٢
٢٠٠٠	١٠٦٥٥,٩	١,٢٨	٤٩٩٠,٦	٥٠	٥٦٦٥,٣	١٥٦٤٦,٥
٢٠٠١	٩٦٣١,٩	- ٩,٦	٥٥٨٩,٠	١٢	٤٠٤٢,٩	١٥٢٢٠,٩
٢٠٠٢	٩٩٦٧,٦	٣,٤٨	٥٨٤٨,٠	٤,٦٤	٤١١٨,٩	١٥٨١٦,٣
٢٠٠٣	١٤٨٠٦,٦	٤٨,٥٤	٣١٨٠,٨	-٤٥,٦١	١١٦٢٥,٨	١٧٩٨٧,٤
٢٠٠٤	١٤٥٣٨,٥	- ١,٨١	٥٨٢١,٣	٨٣	٨٧١٧,٢	٢٠٣٥٩,٨
٢٠٠٥	١٤٧٠٦,٣	١,١٥	٥٧٨٠,١	- .٧٠	٨٩٢٦,٢	٢٠٤٨٦,٤
٢٠٠٦	١٥٠٠٢,٦	٢	٥٤٨٣,٥	- ٥,١٣	٩٥١٩,١	٢٠٤٨٦,١
٢٠٠٧	١٦٢٣٩,٤	٨,٢٤	٥٢٨٦,٩	- ٣,٦	١٠٩٥٢,٥	٢١٥٢٦,٣
٢٠٠٨	١٧٢٩٦,٩	٦,٥١	٥٧٣٣,٧	٨,٤٥	١١٥٦٣,٢	٢٣٠٣٠,٦
٢٠٠٩	١٨١٢٢,٢	٤,٧	٥٩٤٤,٧	٣,٦	١٢١٧٧,٥	٢٤٠٦٦,٩
٢٠١٠	١٨٤٥٣,٣	١,٨	٦٢٩٥,٨	٦	١٢١٥٧,٥	٢٤٧٤٩,١

المصدر: - الكتاب الإحصائي: نشره سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ١٩٩٨.

- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٥.

- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٧.

- الكتاب الإحصائي: سنوية تصدر عن هيئة العامة للمعلومات، ٢٠١٠.

إن ارتفاع درجه الانكشاف الاقتصادى فى ليبيا خلال فترة الدراسة حيث كانت متوسط درجه الانكشاف حوالى ٤٩٪ يعد دليل واضح على الدور الفعال الذى تلعبه التجارة الخارجية فى النمو الاقتصادى، ويرجع ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الليبى بسبب ضيق القاعدة الإنتاجية والاعتماد الكبير على السلع والمنتجات المستوردة. وتتخلص درجه الانكشاف فيما يلى:[٨]

١- ارتفاع نسبه مساهمة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) فى الناتج المحلى الإجمالي ويعكس هذا الوضع درجه الاعتماد المتزايد على العالم الخارجى ومحدودية الطاقات الإنتاجية المحلية التى لا تغطى الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات.

٢- أن تجارة ليبيا مع الدول النامية ضئيلة وهى محدودة لا تتجاوز ٣٪ من مجمل تجارتها الخارجية، وتجارتها مع الدول العربية والإسلامية ضئيلة أيضا لا تتجاوز ٨٪ أما تجارتها مع الدول الصناعية فكانت تزيد عن ثلاثة أرباع التجارة الخارجية لليبيا. وهذا يعنى أن الاقتصاد الليبى يعتمد اعتماداً كبيراً على الدول الصناعية سواء فى تأمين الأسواق لصادراته أو فى تأمين احتياجاته من مختلف السلع المستوردة. ويعود ضعف التجارة العربية مع ليبيا إلى ضعف وضيق القاعدة الإنتاجية فيها وتشابه هياكلها الاقتصادية، والتركيب السلعى المتشابه لتجارتها الخارجية وكذلك غياب سياسة التعاون الاقتصادى مع الوطن العربى.

عند دراسة تركيب التجارة الخارجية للاقتصاد الليبى نلاحظ أن العائدات ترتكز على ماده رئيسيه واحده وهى النفط، حيث تشكل نسبه تزيد عن ٩٠٪ من مجموع الصادرات، كما أن حوالى ٧٥٪ من النفط يصدر إلى الدول الصناعية، أما بالنسبة للواردات فقد شكلت السلع المصنعة النسبة الأكبر من الواردات إذا وصلت إلى حوالى ٦٦٪ من مجموع الـواردات. وفيما يلى يقوم الباحث بتحليل تطور التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.

أولاً: الصادرات:

لقد صاحب اكتشاف النفط فى ليبيا انكماشا فى صادرات السلع الزراعية والصناعية والحيوانية وينعكس التركيز السلعى للصادرات على سلعه واحده، وهى النفط الخام مما جعل قيمة الصادرات الإجمالية تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط والكميات المصدرة منه حيث أن الاقتصاد الليبى يعانى من اختلال فى هيكله الاقتصادى.

وإن المتتبع لإحصائيات التجارة الخارجية الليبية يلاحظ من الوهلة الأولى إن الاقتصاد الليبى يعانى من اختلال قطاعه الخارجى بسبب عدم تنوع صادراته نتيجة هيمنة صادرات النفط الخام على كامل الصادرات تقريبا إذ بلغت حوالى ٩٥٪ من إجمالي قيمته الصادرات، وهذا يعنى تدنى نسبة الصادرات غير النفطية حيث بلغت نسبتها ٥٪ من إجمالي الصادرات وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع يجعل الاقتصاد الليبى أكثر تأثرا بالتقلبات التى تحدث فى أسواق النفط العالمية والتى تنعكس على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا[٩] لدراسة تطور الصادرات خلال فترة الدراسة قام الباحث بقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين كالتالى:

[١] الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٠٠)

فمن خلال الجدول رقم (٩) تشير البيانات إلى استمرار وتيرة النمو الإجمالي للصادرات على الرغم من وجود تذبذب فى بعض السنوات وهذا راجع إلى انخفاض فى أسعار النفط حيث بلغت قيمة الصادرات ٩٤٠٩,٢مليون دينار فى عام ١٩٩٠، بينما فى عام ١٩٩٨ بلغت قيمه الصادرات إلى ١٠٥٠٤,٨ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ١١,٦٪ وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط حيث وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٨٦ وراجع هذا النمو إلى زيادة كمية النفط المصدرة وفى عام ٢٠٠٠ بلغت قيمة الصادرات ١٠٦٥٥,٩ مليون دينار محققا معدل نمو قدره ١٣٪ مقارنه بعام ١٩٩٠.

[٢] الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٠)

وفى عام ٢٠٠١ بلغت قيمه الصادرات ٩٦٣١,٩ مليون دينار مسجلا معدل نمو سالب قدره ٩,٦٪ مقارنه بعام ٢٠٠٠، وبلغت قيمة الصادرات ١٨٤٥٣,٣ مليون دينار فى عام ٢٠١٠ محقق معدل نمو قدره ٩١,٦٪ مقارنه بعام ٢٠٠١. ولقد حققت الصادرات معدل نمو قدره ٩٦٪ فى عام ٢٠١٠ عند مقارنه بعام ١٩٩٠.

إن ارتفاع معدلات النمو فى الصادرات الليبية راجع إلى ارتفاع أسعار النفط فى الأسواق العالمية الذى كان له أثر على ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية والتى تشكل نسبه كبيره من الصادرات الليبية والذى انعكس على زيادة العائدات النفطية للدولة الليبية.

ثانياً: الواردات:

يلاحظ فى معظم الدول النفطية ومنها ليبيا الارتباط الوثيق الذى يربط بين الواردات والصادرات، وحيث أن الصادرات الليبية وكما تم عرضه تتأثر بالتقلبات التى تحدث فى سوق النفط بالدرجة الأولى فهذا يعنى أن الواردات هى الأخرى عرضه للتغيرات التى تحدث فى قيمة الصادرات نتيجة لتغيرات أسعار النفط وكذلك إلى التغيرات التى تحدثها الإجراءات الإدارية والتنظيمية على الواردات من خلال ما يعرف بالموازنة الاستيرادية[١٠]. ولقد لجأت الحكومة الليبية بتطبيق الموازنة الاستيرادية عندما انخفضت الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد فى أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٩ والتى جعلت الواردات خاضعة لترتيبات تقيديه لتنظيم عمليه الاستيراد ومنع بعض السلع التى صنفت على أساس أنها كمالية وترفيهية، وأيضا السلع التى اعتبرت منافسة للإنتاج المحلى وتخصيص النقد الأجنبى لاستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ولتحليل تطور الواردات خلال فترة الدراسة قام الباحث بتقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين.

جدول رقم (١٠) يوضح تطور نسبة التجارة الخارجية ومكوناتها إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٠)

السنوات	الصادرات من الناتج المحلى الإجمالي ٪	الواردات من الناتج المحلى الإجمالي ٪	التجارة من الناتج المحلى الإجمالي ٪
١٩٩٠	٤٠	١٤	٥٤
١٩٩١	٣٤	١٢	٤٦
١٩٩٢	٣٨	١٣	٥١
١٩٩٣	٣٧	١٤	٥١
١٩٩٤	٣٦	١٣	٤٩
١٩٩٥	٣٥	١٣	٤٨
١٩٩٦	٣٤	١٢	٤٦
١٩٩٧	٣٤	١٢	٤٦
١٩٩٨	٣٨	١٥	٥٣
١٩٩٩	٤٠	١٣	٥٣
٢٠٠٠	٣٩	١٨	٥٧
٢٠٠١	٢٩	١٧	٤٦
٢٠٠٢	٣٠	١٨	٤٨
٢٠٠٣	٤٠	٨.	٤٨
٢٠٠٤	٣٧	١٥	٥٢
٢٠٠٥	٣٣	١٣	٤٦
٢٠٠٦	٣٢	١٢	٤٤
٢٠٠٧	٣٣	١١	٤٤
٢٠٠٨	٣٤	١٢	٤٦
٢٠٠٩	٣٦	١٢	٤٨
٢٠١٠	٣٦	١٢	٤٨

المصدر: تم احتساب النسب بناءً على البيانات الموجودة فى الجدول رقم (١٤).

[١] الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٠٠):

فمن خلال الجدول رقم (٩) نلاحظ أن قيمة الواردات فى عام ١٩٩٠ بلغت ٣٢٦٣ مليون دينار وفى عام ١٩٩٥ بلغت قيمة الواردات ٣٣١١,١ مليون دينار أى بمعدل نمو قدره ١,٤٪ مقارنه بعام ١٩٩٠ إلا أن فى عام ١٩٩٨ بلغت قيمه الواردات ٤٢٢١,٦ مليون دينار مسجلا معدل نمو قدره ٣١٪ عند مقارنه بعام ١٩٩٧ وفى عام ٢٠٠٠ بلغت قيمه الواردات ٤٩٩٠,٦ مليون دينار مسجلا أيضا معدل نمو قدره ٥٣٪ عند مقارنته بعام ١٩٩٠ وكما أسلفنا شهدت هذه الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولى وكذلك شهدت هذه الفترة انخفاض فى أسعار النفط العالمية مما أثر سلبا على إيرادات الدولة من العملة الأجنبية ، حيث بلغ متوسط معدل نمو الواردات خلال هذه الفترة ٥,٤٪.

[٢] الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٠):

أما الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٠) شهدت عدة تطورات كما أسلفنا ذكرها سابقا وهى رفع الحصار المفروض على ليبيا وكذلك شهدت هذه الفترة ارتفاعات قياسية فى أسعار النفط وانعكس هذا على ارتفاع قيمة العائدات النفطية للدولة الليبية فمن خلال الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن الواردات خلال هذه الفترة الزمنية شهدت سلسله من الارتفاعات حيث بلغت ٥٨٤٨,٧ مليون دينار فى عام ٢٠٠٢ محقق معدل نمو قدره ٤,٦٪ وذلك عند مقارنه بعام ٢٠٠١ الذى بلغت قيمة الواردات ٥٥٨٩ مليون دينار، وفى عام ٢٠١٠ بلغت قيمه الواردات ٦٢٩٥,٨ مليون دينار محقق معدل نمو قدره ٧,٦٪ عند مقارنته بعام ٢٠٠٢ ويرجع سبب هذه الزيادة الملحوظة فى قيمه الواردات إلى تعديل وتوحيد سعر الصرف منذ عام ٢٠٠٢ كأحد سياسات الإصلاح الاقتصادى التى انتهجت منذ تلك الفترة والذى انخفضت فيه قيمة الدينار الليبى بنسبة تصل إلى ٥٠٪ تقريبا مقابل العملات الأجنبية مما أدى إلى

زيادة تكلفه الواردات بالدينار الليبى، وكذلك تحقيق القيود المفروضة على الواردات بإلغاء العمل بنظام رخص الاستيراد وإلغاء العمل بنظام الموازنات الاستيرادية، وعليه زادت قيمة الواردات نتيجة زيادة الإنفاق العام والاستمرار فى سياسة تحرير التجارة.

ومن خلال الجدول رقم (١١) نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة الدراسة بلغت ٢٠٪ وهذا يوضح أن الاقتصاد الليبى اقتصاد منكشف ويعتمد اعتماد كبير على السلع والمنتجات المستوردة من الخارج ويدل أيضا على ضعف القاعدة الإنتاجية داخل البلاد وعلى الرغم من الاستثمارات الهائلة فى شتى المجالات ما زال الاقتصاد الليبى يعتمد اعتماد شبه كلى على العالم الخارجى.

الخلاصة :

يعكس الشرح والتحليل الذي تم سرده في هذا المبحث إلى واقع الاقتصاد الليبي حيث تم تناول اثر العائدات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي ، حيث تعد التطورات في أسواق النفط العالمية لها دور كبير في اقتصاديات الدول النفطية حيث يكون لها أثر مباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية الأمر الذي يعكس نفسه على مستوى المعيشة خاصة في الدول صغيره العدد من الناحية السكانية مثل ليبيا ومن خلال هذا المبحث تم استنتاج النقاط التالية:

١- وجود علاقة طرديه بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي أي عندما تحقق الإيرادات النفطية معدلات نمو موجبة عندها يحقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة والعكس صحيح.

٢- زادت درجة مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- استمرار انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بالرغم من حجم مخصصات التنمية التي سخرت لهذا القطاع.

٤- استمرار الخلل في هيكل الإنتاج الصناعي مع استمرار انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة الدراسة.

٥- إن انخفاض حصة قطاع النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من هذا القرن لم يكن نتيجة تحسن في مستوى القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة – الصناعة)، وإنما بالدرجة الأولى بسبب تراجع حصيلة الصادرات النفطية من ناحية ونتيجة أعراض المرض الهولندي من ناحية ثانية حيث توسع قطاع الخدمات على حساب النمو المتباطئ في قطاع الزراعة والصناعة.

٦- أدى انخفاض الإيرادات النفطية في ليبيا خلال عقد التسعينات إلى تعثر الجهود التنموية وتم التحول من التخطيط الشامل للاعتماد على الميزانيات السنوية في الإنفاق وكذلك إتباع سياسة انكماشية تمثلت في تقليل حجم الواردات من جهة والرقابة المشددة على الصرف الأجنبي من جهة أخرى وقد انعكس كل ذلك على انخفاض العرض الكلي من السلع والبضائع في السوق الليبي، مما أدى إلى ظهور أنشطة الأسواق الموازية للسلع والعملات الأجنبية خاصة خلال عقد التسعينيات من العقد الماضي مما جعل سعر صرف الدولار في الأسواق الموازية يرتفع إلى حوالي ثلاثة أضعاف السعر الرسمي وهذا ما دفع راسمي السياسة النقدية في ليبيا إلى زيادة عرض الدولار في المصارف الليبية في الأغراض التجارية وذلك لغرض تخفيض سعر الدولار في الأسواق الموازية وذلك عن طريق تنزيل سعر الدولار تدريجيا حتى تقارب السعر في عام ٢٠٠٣.

٧- لم تحقق السياسات الاقتصادية أهم أهداف النظام الاقتصادي الليبي وهو تنويع مصادر الدخل القومي بالرغم من توافر أهم مقومات التنمية الاقتصادية ألا وهو المورد المالي حيث ما زال قطاع النفط والغاز الطبيعي أهم مصادر الدخل القومي وذلك لمساهمة لأكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ويشكل حوالي ٩٠٪ من الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة الأمر الذي جعل الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة عرضة للصدمات الخارجية وأكثر اعتماداً على متغيرات خارجية يصعب التحكم فيها أو حتى التنبؤ بها.

٨- تأثرت الإيرادات النفطية بظروف السوق العالمية للنفط وهو ما جعل تلك الإيرادات تتسم بدرجة عالية من الحساسية للتغيرات الاقتصادية الخارجية (الأزمات الاقتصادية الدولية).

قائمة المراجع

١- عبد الله شاميه، **سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، تقييم التجربة الليبية** (١٩٧٠- ١٩٨٦)، مجله البحوث الاقتصادية، (بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ع٢، خريف١٩٩٠)، ص٤٣.

٢- عبد الهادي أحمد حمودة، **التنمية المستدامة في ليبيا**، مجلة التخطيط والتنمية، (طرابلس، معهد التخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ٢٦.

٣- عطية الفيتوري، **الرقابة على الصرف الأجنبي والقيود الكمية على الواردات وآثارهما على سعر صرف الدينار الليبي**، ندوة سعر صرف الدينار الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، (بنغازي، منشورات جمعية الاقتصاديين، ابريل ١٩٩٣)، ص ص٥٨-٥٩.

٤- عيسى الفارسى، **القطاع النفطى والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الليبى** ١٩٧٠-١٩٩٥، مجله البحوث الاقتصادية، (بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ع١٢،٢٠٠١)، ص٣١.

٥- مجلس التخطيط العام ٢٠٠٢، **تقرير بشأن تقييم عدد من الشركات الصناعية العامة**، (طرابلس، مجلس التخطيط، ٢٠٠٢)، ص٨.

٦- مجلس التخطيط العام إدارة شئون الخطط والبرامج، الحسابات القومية (١٩٨٩- ١٩٩٩) وتقديرات عام ٢٠٠٠، (طرابلس، مجلس التخطيط، الفاتح، ٢٠٠١)، ص١٩٤.

٧- مصرف ليبيا المركزى: **التقرير الخمسون**، السنة المالية ٢٠٠٦، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، أي النار، ٢٠٠٧)، ص٤٧.

٨- مصرف ليبيا المركزى: **النشرة الاقتصادية**، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، مجلد ٤٠، الحرت ١٩٩٨)، ص١٥.

٩- مصرف ليبيا المركزى، **التقرير السنوى الثانى والخمسون**، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، النوار ٢٠٠٨)، ٢٠٠٨، ص ٦٧.